مستقبل إقليم كردستان العراق
دراسة تحليلية للموقف الدولي إزاء نشوء دولة كردية

م.د علي طارق الزبيدي (*)
alitariqalzubadi@gmail.com

ملخص البحث

بدأت مشكلة القضية الكردية بالظهور منذ مطلع العشرينيات من القرن العشرين، فبعد أن جرى التغاضي عن معاهدة سيفر ١٩٢٠، وانحياز القوى الكبرى إلى جانب تركيا، جرى إبرام معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي تنكرت لحقوق الاكراد، أصبحت القضية الكردية مصدر قلقٍ لعدد من دول المنطقة لاسيما الدول المتواجدين فيها وهي على التوالي تركيا إيران العراق وسوريا وكذلك في أرمينيا زادت القضية تعقيداً عام بعد عام مسببة توترات سياسية واقتصادية وإنسانية هددت الامن والسلم، وتحولت القضية الكردية من قضية إقليمية الى قضية دولية، لاسيما بعد ان استخدمتها الولايات المتحدة كورقة ضغط على الدول التي يتواجد فيها الاكراد عن طريق فتح ملفات تتعلق بحقوق الانسان والأقليات.

ان نشوء دولة كردستان هو الهدف الاسمى بالنسبة للأكراد عبر التأريخ، ففكرة نشوء دولة قومية ليس بالأمر السهل كما يتصوره البعض فقد خسر الاكراد الكثير من اجل استنهاض ذلك المشروع وقدموا التضحيات المادية والبشرية في سبيل الاستقلال، كذلك تُعد القضية الكردية من القضايا ذات الأهمية البالغة في منطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد دخول اطراف متعددة في القضية، اذ بدأ القادة الاكراد استخدام القضية الكردية كورقة للضغط

(*) كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.

على الحكومة المركزية وكذلك ورقة رابحة لكسب بعض الأطراف الدولية الى جانب القضية الكردية، فقد بات التلويح بالانفصال وبحقوق الاستقلال للأكراد ورقة ضغط دولية لتحقيق مكتسبات اكثر منه رغبة حقيقية في الاستقلال، ودخلت الكثير من الأطراف الدولية بين مؤيد ورافض للانفصال تبعاً للمصالح التي قد تحققه تلك الدول من الانفصال او البقاء ضمن الدولة الواحدة، فالحكومة العراقية لها موقف محدد وكذلك دول مثل الولايات المتحدة وتركيا وايران من القضية .

الكلمات المفتاحية: – العراق– إقليم كردستان– الحكومة المركزية – القضية الكردية– الانفصال –الموقف الدولي– نشوء دولة.

summary

The problem of the Kurdish issue began to emerge since the early 1920s. After the Sifr Treaty of 1920 was ignored and the major powers sided with Turkey, the Treaty of Lausanne, 1923, which denied Kurdish rights, became a source of concern for a number of countries in the region, Turkey, Iran, Iraq and Syria, as well as in Armenia, the issue has been complicated by year after year, causing political, economic and humanitarian consequences that threatened security and peace. The emergence of the Kurdistan State is the nominal goal for the Kurds through history. The idea of a national state is not as easy as some people think. The Kurds have lost millions of dollars in order to mobilize this project and made material and human sacrifices for independence. The question we ask is whether or not The Kurdish dream is realized someday? , The Kurdish issue is one of the most important issues in the Middle East, especially the entry of multiple parties in the case, Kurdish leaders began to use the Kurdish issue as a basic card to pressure the central government as well as a trump card to win some international parties along with the Kurdish issue. The waving of secession and the rights of independence for the Kurds became a card of international pressure to achieve gains rather than a genuine desire for independence. The Iraqi government has a specific position, as do countries such as the United States, Turkey and Iran on the issue.

مقدمة

ان نشوء دولة كردية في العراق قد يسهم في زعزعة الامن والاستقرار في المنطقة، ويخلق دولة ضعيفة يمكن استغلالها والسيطرة عليها بسهولة من قبل الدول المجاورة او أي قوة عالمية أخرى، وقد يتسبب الانفصال في العزلة للإقليم فيصبح من السهل التحكم بمصيره من قبل دول وقوى اقليمية مسيطرة على المنطقة مثل تركيا وإيران، وقد تنشأ حرب إقليمية بين عدد من الدول جراء الانفصال وتضارب المصالح، كما ان احتمالات نجاح (دولة كردستان العراق) ضعيفة لأسباب سياسية واقتصادية وإقليمية كما تتوقع دول مثل تركيا وايران وسوريا ان انفصال كردستان العراق سوف يسهم بشكل لا يقبل الشك في مطالبة الاكراد المتواجدين لدى دولهم بالانفصال ، لذا تحاول كل من ايران وتركيا وسوريا إبقاء ذلك الهدف بعيداً عن التحقق قدر الإمكان .

أهمية البحث:

يحمل موضوع مستقبل إقليم كردستان العراق والموقف الدولي إزاء القضية ابعاد دولية سياسة واقتصادية وامنية ذات أهمية بالغة، لما تحمله تلك القضية من حساسية وتأثير على المجتمع الدولي بشكل عام، اذ ان القضية الكردية تُعد من القضايا ذات الأهمية البالغة في المنطقة وقد تسفر عن تداعيات وتوترات للدول المحيطة، لما يحمله الموضوع من أهمية لاسيما ان نجاح الانفصال الكردي في أي منطقة يعني بداية الانفصال لأكراد إيران وتركيا وسوريا وأرمينيا.

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من فكرة مفادها ان انفصال إقليم كردستان وتحوله الى دولة مستقلة عن الحكومة المركزية سوف يؤدي الى ظهور أزمات داخلية ودولية وإزاء ذلك تبرز عدد من التساؤلات أهمها:

١. هل تمتلك كردستان العراق إمكانية الانفصال الفعلي عن المركز؟
٢. هل تمتلك كردستان العراق مقومات تكوين وانشاء دولة؟

٣. ما التداعيات الناتجة عن انفصال إقليم كردستان العراق على الإقليم نفسه وعلى العراق وعلى المجتمع الدولي؟

٤. ما هو الموقف الدولي من فكرة انفصال إقليم كردستان العراق؟

٥. ما هو الموقف التركي والإيراني والسوري من مطالبة الاكراد بالانفصال؟

٦. ما موقف إسرائيل من انفصال كردستان العراق عن الحكومة المركزية ولماذا؟

٧. ما موقف ودور الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي من القضية الكردية في المنطقة؟

اهداف البحث

يهدف البحث الى استشراف مستقبل القضية الكردية العراقية من خلال طرح عدد من السيناريوهات التي تفترض البقاء والانفصال، وهل ان انفصال كردستان العراق وانشاء دولة مستقلة من شانه ان يحقق الأهداف الفعلية للأكراد ام سيكون له تبعات وعواقب على الإقليم والمنطقة؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان انفصال كردستان العراق سوف يسهم في خلق توترات داخلية وإقليمية ومن المحتمل السيطرة على الدولة الناشئة بسهولة من قبل قوى مثل تركيا وإيران، وسوف تعاني الدولة الناشئة من طوق سياسي واقتصادي وحتى عسكري من قبل العراق والدول المجاورة ايضاً.

مناهج البحث

يحتاج البحث الى عدد من المناهج ليحصل على إجابات واضحة على التساؤلات التي تم طرحها في المنهجية، ولتحقيق الهدف من البحث تم استخدام المنهج التاريخي لأنه هام للغاية في معرفة النوايا والاهداف لكافة الأطراف الدولية التي يدرسها البحث، وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الحالة، ومنهج التحليل النظمي لمعرفة طريقة إدارة كل نظام وكيفية صنع القرار.

عينة البحث

إقليم كردستان العراق

هيكلية البحث

تضمن البحث ملخص ومقدمة وأربعة مباحث، تناول المبحث الأول إمكانية نشوء دولة كردية في كردستان العراق والمبحث الثاني بحث في القوى المساهمة في نشوء الدولة، اما المبحث الثالث تناول الموقف الإقليمي والدولي من الاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان العراق، والمبحث الرابع فقد تناول سناريوهات البقاء والانفصال لإقليم كردستان ومن ثم الخاتمة فالاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر.

المبحث الاول: إمكانية نشوء دولة كردية في كردستان العراق

المطلب الاول: مقومات نشوء دولة

ان نشوء أي دولة في العالم يحتاج الى عدد من العناصر الأساسية التي تُعد أساس في تكوين الدولة من اهم تلك العناصر:

اولاً : الارض (الإقليم) **land** تُعدُ المساحة من العوامل المؤثرة الأساسية في سياسة الدولة، اذ تُعدُ من المقاييس الهامة لقوتها ونفوذها، فالمساحة الكبيرة بطبيعة الحال تتضمن عدد كبير من الموارد التي تدعم اقتصاد الدولة، فضلاً عن تنوع هذه الموارد فكلما اتسعت مساحة الدولة تعاظمت مواردها والعكس صحيح، أي كلما قلت مساحة الدولة فأن مواردها مع بعض الاستثناءات فبعض الدول تمتلك مساحات شاسعة لكنها شحيحة الموارد في حين ان دول أصغر في المساحة لكنها غنية بالموارد، ومن الجدير بالذكر ان المساحة الكبيرة يمكن ان تستوعب اعداد سكانية اكبر على العكس من الصغيرة التي تعاني من مشاكل في الزيادة السكانية، كما ان للمساحة الكبيرة بعداً جيوبوليتيكياً هاماً اذ توفر المساحة حماية طبيعية للدولة ضد الاعتداءات الخارجية، على سبيل المثال في حال تم دخول قوات خارجية الى الدولة ذات المساحة الكبيرة تستطيع الدولة ان تتدارك الامر بجملة من الاعدادات والتحضيرات المسبقة لصد الهجوم الاتي من الخارج، في حين لا تتمتع الدول الصغيرة بهذه

الميزة، فضلاً عن ان المساحة الكبيرة غالباً من تستوعب اعداد كبيرة من السكان الذين يشكلون قوة ضد اي اعتداء خارجي، وفي خضم بحثنا في امكانية انفصال اقليم كردستان العراق وتحوله الى دولة مستقلة فلا بد من القاء الضوء على المقومات التي تؤهله لان يكون دولة مستقلة ام لا ومن اهم تلك المقومات هي المساحة، فتبلغ مساحة الاقليم حوالي (٤٠,٠٠٠) كيلومتر مربع اي ما يعادل (١٥,٠٠٠) ميل مربع، ويتكون من ثلاث محافظات دهوك وأربيل والسليمانية بينما يبلغ عدد سكانها حوالي (٤) ملايين نسمة تقريباً وفقاً للمعطيات التي اوردناها انفاً فأن إقليم كردستان صغير المساحة والحجم ومن السهولة السيطرة عليه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، اذ لا يتمتع بعمق استراتيجي يحمي حكومته ومؤسساته بشكل حقيقي، لذا يجب ان تنفق جزء كبير من ميزانيتها على تأمين الحماية والامن وقد يتطلب الامر استدعاء قوات اجنبية لحمايتها الا ان كردستان العراق تشكل استثناء من ناحية الموارد فرغم صغر حجمها الا انها تمتلك مورد هام للغاية وهو النفط وكذلك الغاز ومختلف المعادن فضلاً عن الزراعة والمنتجات الطبيعية (١).

ثانياً: الحكومة (السلطة الحاكمة) government

لكي تنشأ دولة لا بد من وجود حكومة قوية تديرها وتقودها بشكل منظم، ويجب ان تتمتع بعدد من العناصر لتكون حكومة حقيقية قادرة على ان تكون السلطة العليا للدولة وتدير اموالمجتمع، لذا هناك عناصر أساسية يشترط توافرها لتكوين أي حكومة في العالم اهمها:

١. السيادة

تُعرف السيادة على انها القوة المطلقة بدون قيود والتي يتم ممارستها من قبل الحكومات، وهي السلطة القانونية التي لها الحق في فرض القانون والالتزام به وتطبيقه من قبل الشعب وجميع المؤسسات والمنظمات.

تنقسم السيادة وفقاً لمفاهيم العلوم السياسية الحديثة الى قسمين: (٢).

✓ سيادة داخلية: هي سلطة وقوة الحكومة على رعاياها من المواطنين في توجيههم والزامهم والتأثير فيهم، ودورها في صنع القرارات السياسية الداخلية التي تختص بالقضايا المجتمعية لإدارة شؤون الافراد والمؤسسات والمنظمات.

✓ سيادة خارجية: هي قوة الدولة ومكانتها ونفوذها بين الدول، وما يتعلق بسياساتها الخارجية وعملية صنع القرار تجاه دولة ما، السيادة تعني المواقف الدولية للدولة وثقلها السياسي.

وبهذا الصدد تنقسم الدول من ناحية السيادة الى:(٣)

- دول كاملة السيادة: هي الدول التي تتمتع بسيادة كاملة على أراضيها وفي صنع قراراتها الداخلية والخارجية وهي التي تمتلك مجموعة من القوى تؤهلها لان تكون دول ذات سيادة متكاملة مثل القوة الاقتصادية الرصينة والقوة العسكرية والثقل السياسي الدولي.
- دول غير كاملة السيادة: هي الدول التي تعاني من عدم تمتعها بالسيادة الكاملة جراء سيطرة دولة أخرى عليها، كأن تكون السيطرة على أراضيها او صنع قراراتها الداخلية والخارجية والتحكم بمصير شعوبها من هذا المنطلق تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: هل لحكومة إقليم كردستان سيادة داخلية وخارجية تؤهلها ان تنفصل وتكون دولة حقيقية مستقلة؟ ووفقاً للمعطيات النظرية التي أسلفنا ذكرها فأن، ذلك صعب نوعاً ما، ورجوعاً الى تعريف السيادة فهي (القوة المطلقة بدون قيود) فهل تمتلك حكومة إقليم كردستان قوة مطلقة بدون قيود على شعبها الإجابة هنا ومما لا يقبل الشك انها تمتلك سلطة لكن سلطتها ليست مطلقة وهذا هو الجزء الهام الذي يركز عليه البحث، فحكومة إقليم كردستان لها سلطة وإمكانية إدارة الإقليم والسيطرة على الشعب الذي تحكمه، لكنها لا تمتلك كل مقدراتها بيدها، فهي لا تتمكن من اتخاذ قرارات مصيرية الا تبعاً للإمكانات المتاحة لها وما هو مسموح به من قبل الحكومة المركزية، لاسيما ان الأخيرة لديها ثلاثة أنواع من القوى التي تتفوق بها على الإقليم، الأولى هي القوة الاقتصادية التي تتحكم بها الحكومة العراقية المركزية فهي التي تحدد الحصة المالية التي تستحقها المحافظات الثلاث (أربيل، سليمانية، دهوك) هذه

التبعية الاقتصادية تنقض حق او إمكانية الاكراد في الاستقلال التام والسبب بسيط وهو لا يمكن قيام دولة ذات تبعية اقتصادية لدولة أخرى والسبب الثاني هي القوة العسكرية العراقية التي بدأت بالتقدم الملحوظ لاسيما بعد خوض معارك صعبة مع عصابات داعش، والسبب الأهم هو الثقل السياسي للحكومة المركزية في المنطقة ذات العلاقات الودية مع اغلب دول الجوار ودول الشرق الأوسط والعالم (٤).

٢. الشرعية

هي موافقة تحصل عليها الحكومة من قبل الشعب لإدارة الدولة (٥).

الشعب (السكان)**people**

يعد وجود السكان اهم مقوم من مقومات نشوء الدولة فمن الناحية الوطنية والأمنية فإن المساحات الموجودة ضمن نطاق الدولة الواحدة تحتاج إلى عدد مناسب من السكان يشغلها لحمايتها واستغلال وتفعيل مواردها، لاسيما إذا كانت الأرض تتمتع بموارد وسبل متاحة للحياة، من مياه ومناخ وارض خصبة ومعادن، إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة المساحة المستغلة من الدولة اذ يؤدي وجود عدد كبير من السكان الى إنشاء مدن حديثة لاسيما في المناطق قليلة السكان والتي تمتاز بالأهمية الاستراتيجية من النواحي الأمنية والاقتصادية ومما لا يقبل الشك أن هذه الحيثية يجب أن تحظى بأهتمام جدي من قبل الحكومات، في الحالة التي ندرس عنها والتي تتعلق بأقليم كردستان فأن عدد السكان قليل والذي يبلغ (٤) مليون نسمة قياساً بالمساحة التي تبلغ ٤٠ الف كم مربع، لا يعني ذلك انه لا يمكن قيام دولة بهذا العدد من السكان لكن قيامها يحتاج الى استقدام مئات الالاف من العقول والايادي العاملة مما لاشك فيه أن ذلك من شانه ارهاق ميزانية الدولة سيتم تحويل أموالها للخارج بدل الاستفادة منها في بناء الاقتصاد الخاص للبلد (٦).

إن زيادة عدد السكان ينعكس على فعاليات وخدمات كثيرة سواء في المجال العسكري والمجال الاقتصادي اذ إن توافر العقول والأيدي العاملة سوف تمكن من دعم الاقتصاد وكافة نواحي التنمية، أن عدد سكان كردستان العراق لا يلبي طموح الاكراد لا يمكن الانفصال

عن الحكومة العراقية بهذا العدد من السكان لاسيما ان المجتمع الكردي مجتمع استهلاكي اكثر منه انتاجي فيعتمد بشكل أساس على تصدير النفط واستيراد مختلف أنواع السلع(٧).

إن التركيبة السكانية لها تأثير على السياسة الخارجية للدولة، والتكوين العام للقوة، فإن الدولة التي تتمتع بعدد كبير من السكان تكون قادرة على توجيه سكانها كمورد بشري لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فالعراق يمتلك ثروة بشرية متميزة كماً ونوعاً، مثال ذلك في الحرب العراقية الإيرانية استعانت الدولة بالموارد البشرية في الحرب دون اللجوء الى طلب المعونة من دول أخرى، فالجيش العراقي أصبح من الجيوش المتميزة في المنطقة العربية، بسبب طول فترة الحرب وتدريبه على التأقلم مع خطورة الاوضاع وصعوبتها ، وبالانتقال الى عام ٢٠١٤ في حزيران تحديداً عند هجوم عصابات داعش على العراق كان للجيش العراقي موقف استثنائي في مواجه خطر هذه العصابات، في حين ان دول أخرى تستعين بجيوش جاهزة يتم استدعائها من خارج البلاد للدفاع عن أراضيهم في حال التعرض لاعتداء من جهة خارجية كاليابان وغيرها من الدول التي تتواجد فيها قواعد أمريكية للدفاع عن أمنها، لا يعني ذلك ان تلك الدول لا تمتلك جيوش الا ان الاعداد غير كافية لمواجهة الخطر المحدق بأمن الدولة (٨).

المبحث الثاني: القوى المساهمة في نشوء الدولة

ان نشوء أي دولة في العالم يحتاج الى تظافر عدد من القوى الأساسية التي تُعد أساس في تكوين ونشوء أي دولة في العالم ومن اهم تلك القوى:

اولاً: القوة السياسية **Policy Power**: القوة تعني الإمكانية والقدرة بكافة اشكالها للتأثير في الاخرين سواء كانوا دولاً افراداً او منظمات، لغرض تحقيق هدف ما، ومعنى القوة في المفهوم السياسي هي القدرة على التأثير في صناع القرار والقرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، بمعنى دفع الدول للقيام بعمل او الامتناع عنه بالطرق الممكنة، وبطبيعة الحال فأن القوة تنقسم الى قسمين هما: (٩)

١. القوة السياسية الداخلية: هي قوة وسلطة الدولة في داخل أراضيها والتي تمارسها تجاه مجتمعها ومواطنيها، وبإلقاء الضوء على إقليم كردستان العراق نجد ان حكومة الإقليم لها سطوة وسلطة نافذة على مواطنيها فهي تسيطر على مجمل القضايا الحيوية وتتمتع بسلطة القانون في الداخل، وكمجتمع كردي يحترم هذه السلطة وتغلب حالة الاستقرار بين الحكومة والمواطن الكردي، قد يكون ذلك من المؤشرات الإيجابية لنشوء دولة فأهم ما يجب ان تتمتع به الدول هو تمتعها بسياسة داخلية ناجحة وتمتعها بالشرعية والرضا الشعبي كما أسلفنا الذكر في محور سابق من البحث،الا ان ذلك غير كافي لقيام دولة مستقلة فالسياسة الداخلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية والأخيرة ليست ناضجة بما يكفي كسياسة دولة (١٠).

٢. القوة السياسية الخارجية: لا تمتلك كردستان العراق سياسة خارجية بالمفهوم المتعارف عليه وفقاً لمفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ذلك لان التمثيل السياسي والدبلوماسي منوطاً بالحكومة المركزية العراقية ومن صلاحيات وزارة الخارجية العراقية، مع ذلك فأن كردستان العراق لها علاقات اقتصادية مع العديد من الدول، ، فهي على تماس مباشر مع كل من ايران وتركيا وسوريا، وسياسة هذه الدول مع كردستان محددة بأطُر لا تخرج عن ما توافق عليه او ترفضه الحكومة المركزية، ومن اخطر المؤشرات على انفصال كردستان عن العراق هو عدم التنبؤ بما سوف يصدر من ايران وتركيا وسوريا إزاء الانفصال، اذ لن يسكت ذلك الثلاثي على أي بوادر انفصالية من جهة الإقليم (١١).

"وبموجب ذلك تلتزم كردستان العراق بسياسة العراق الخارجية كونها جزء من العراق الاتحادي وتعمل على المشاركة في تشكيل وتنفيذ هذه السياسة الخارجية من خلال المشاركة مع الحكومة الاتحادية وعمل مواطنيها في وزارة الخارجية الاتحادية وسفاراتها حول العالم،

إضافة الى تلك الجهود، يضمن الدستور العراقي حق اقليم كردستان في استمرار ممثلياته الخارجية بممارسة اعمالها لتعزيز علاقات ومصالح الاقليم الاقتصادية، الثقافية والتعليمية" مع ذلك فهي قد تمتلك القوة السياسية اللازمة فيما اذا انفصلت في المستقبل والتي تؤهلها لان تكون مستقلة (١٢).

ثانياً: القوة الاقتصادية Economic Power

الاقتصاد في إقليم كردستان اقتصاد ريعي قائم على تصدير النفط، يعد ذلك الشكل من اشكال الاقتصاد من أكثر الاقتصادات خطورة على المدى المتوسط والبعيد اذ ان من المعروف علمياً ان جميع المواد الأولية المستخرجة كالنفط على سبيل المثال تكون عرضة للنضوب عبر الزمن وكثرة الاستخراج، لذا فالاقتصاد العراقي بشكل عام واقتصاد إقليم كردستان بشكل خاص عرضة للنضوب، فالقيادات في تلك المناطق يجب ان تكون لهم خطط استراتيجية مدروسة لتفادي الكارثة الاقتصادية التي من الممكن ان تحل بالبلد يوماً ما ومن القضايا الهامة التي واجهت الاقتصاد الخاص بأقليم كردستان العراق منها أزمة انخفاض أسعار النفط والخلافات مع الحكومة المركزية إضافة الى ازمة العقار التي واجهت الإقليم بعد الازمة العالمية للعقار عام ٢٠٠٨ (١٣).

١. الإنتاج النفطي للإقليم: "أظهرت التقارير الحسابية أن حكومة إقليم كردستان، وخلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٧، أنتجت ١١٠ ملايين و٨٥٢ ألفاً و٢٧٦ برميلاً من النفط، تم استهلاك عشرة ملايين و١٦٠ ألفاً و٦٣٥ برميلاً منها محلياً، وصدّرت مائة مليون و٦٩١ ألفاً و٦٤٢ برميلاً، وكان أعلى إنتاج في شهر كانون الثاني، حيث بلغ ١٩ مليوناً و٦٤٥ ألفاً و٨٧ برميلاً، كما سُجل أعلى معدل تصدير في نفس الشهر، حيث بلغ ١٧ مليوناً و٥٩٦ ألفاً و٨٤٨ برميلاً " (١٤).

٢. الازمة المالية للإقليم بعد احداث ٢٠١٤: كان الإقليم يحصل على ١٧% من الميزانية العراقية وإن حكومة الإقليم تستغل عدد من الابار النفطية وتبيع نفطها بدون موافقة ومعرفة الحكومة المركزية الامر الذي خلق بعض التوترات بين الجانبين، بعد دخول عصابات داعش الى العراق وتم تخصيص جزء كبير من الميزانية للحرب واتباع سياسة التقشف من قبل حكومة رئيس الوزراء السابق الدكتور حيدر العبادي، وبناء على ذلك قررت الحكومة المركزية تقليل النسبة المالية المخصصة للإقليم، والتي بلغت ١٢%، إضافة الى إشكالية رواتب البشمركة ، واجهت كردستان ازمة اقتصادية حقيقية بعد احداث ٢٠١٤ خسرت خلالها

العديد من الشركات الاستثمارية لاسيما المحلية استثماراتها لسبب ضعف تمويل حكومة الإقليم للمشاريع الاستثمارية ، الامر الذي أدى الى تراجع اقتصادي ملحوظ إضافة الى الركود وانتشار ظاهرة البطالة واتساع رقعة الفقر ، ان تأثير طارئ مثل الذي شهده الإقليم أدى الى زعزعة النظام الاقتصادي بسهولة، وبناء على ما تقدم من خلال المعطيات المتوفرة فأن مسألة تأسيس دولة كردية صعب للغاية لا بل قد يؤدي الى ازمة حادة تتطلب تدخل دولي، ومن الجدير بالذكر ان الأهداف التي يتم وضعها من قبل صناع القرار يجب ان تكون واقعية وان يتحملوا مسؤولية العواقب التي من الممكن ان تفتك بالشعب الكردي، ابسط احتمال من الممكن ان تتعرض له كردستان في حال انفصالها لاسيما اذا نفذ النفط او تعرضت أسعاره للانهيار فأنها لابد من ان تطلب المساعدة من اطراف دولية أخرى لإنقاذ الموقف وهي بذلك سوف تُغرق اقتصادها بديون متزايدة لا تتمكن من سدادها مما يؤدي الى تبعيتها المطلقة الى الدول المانحة (١٥).

٣. ازمة العرض والطلب العقارية في الإقليم: يقوم الاقتصاد على نظرية معروفة هي نظرية العرض والطلب، مفادها ان زيادة انتاج منتج معين يؤدي الى قلة الطلب عليه والعكس صحيح، في الفترة التي سبقت الازمة الاقتصادية والتقشف كان الإقليم قد تعاقد من عشرات الشركات الأجنبية العالمية والعربية والمحلية لبناء وحدات سكنية في اكبر مساحة ممكنة من الإقليم في سعيها لتحقيق استثمار يدر أرباح للإقليم من جهة ولتوفير وحدات سكنية للمواطن الكردي من جهة أخرى ، لكن الهدف الاسمى من ذلك هو تنفيذ خطة ذات بعد سياسي وهي اشغال اكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفارغة كحماية امنية لها ولتحقيق الامتداد لجميع أراضي الإقليم ولتصبح الحكومة متواجدة بشكل فعلي في اكبر مساحة ممكنة من الإقليم ، وفي وقتها كان بيع لوحدات السكنية محصورا بالأكراد فقط او من خلال كفيل كردي حتى لا يتم تشجيع المستثمرين العراقيين والمواطنين من التمدد نحو كردستان اخذين بنظر الاعتبار كثرة عدد العراقيين العرب والأوضاع الأمنية التي قد تدفعهم للاندفاع نحو كردستان وبذلك تنقلب المعادلة الكردية في تكوين دولة كردية خالصة ، أدى ذلك لا سيما

بعد ازمة ٢٠١٤ المالية الى عجز المستثمر الكردي وكذلك المواطن من شراء واستثمار في المشاريع العقارية ناهيك عن كثرة عدد الوحدات المعروضة التي تجاوزت مفهوم المجمعات الى مفهوم أوسع هو مفهوم المدن ، اذ شرعت إدارات الإقليم الى بناء مدن كاملة كمشروع عقاري استثماري ، أدى ذلك الى زيادة العرض وقلة الطلب وخسارة عشرات المستثمرين (١٦).

ثالثاً : القوة العسكرية Military Power: تُعد البشمركة "قوات مسلحة كردية ظهرت في عشرينات القرن العشرين في شمال العراق، رغم أن جذور البشمركة هي أقدم من ذلك اذ ترجع إلى مليشيات نشأت في تسعينات القرن التاسع عشر، اذ يتم إدارة قوات البشمركة من قبائل كردية في شمال العراق، وقد دخلت البشمركة في حرب داخلية بين أعضائها خلال تسعينيات القرن العشرين انتهت الحرب بعد عقد مصالحة بين الزعيمين الكرديين مسعود برزاني وجلال طالباني" (١٧).

المحور الثالث: الموقف الإقليمي والدولي من الاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان العراق

ان إشكالية انفصال إقليم كردستان تؤثر بشكل مباشر على الدول المجاورة للإقليم، العراق، تركيا، إيران، سوريا، وتهتم العديد من الأوساط الدولية بهذا الشأن لما له من تأثير بالغ على السلم والامن الدوليين وفي هذه الدراسة سوف نلقي الضوء على موقف كل من الدول المعنية بهذا الشأن:

١. موقف الأمم المتحدة

أبدت منظمة الأمم المتحدة قلقها الواضح من الموقف الكردي إزاء فكرة الاستفتاء والانفصال اذ أوضحت بأن لديها نقاط أساسية لابد من ايضاحها للجانب الكردي تتعلق بقرار انفصال إقليم كردستان وإجراء الاستفتاء، اذ صرحت منظمة الأمم المتحدة بشكل جلي بأن قرارا الاستفتاء والانفصال غير شرعيين وغير دستوريين، وفقاً لما جاء في الدستور العراق في عام ٢٠٠٥.

ودعت الأمم المتحدة إلى أهمية الالتزام بالدستور العراقي كمرجع أساس لتشريع أي قانون، لاسيما ان الدستور العراقي سبق ان صوتت عليه جميع الاطياف العراقية العرب والكرد المسلمين والمسيحيين والشبك والأيزيديين ([١٨]).

٢. موقف الاتحاد الأوروبي

كان للأتحاد الأوربي وجهة نظر بشأن الاستفتاء حول انفصال كردستان أهمها تفعيل لغة الحوار بين الطرفين، اذ وجد الاتحاد بأنه من الضروري الدخول في حوار بين حكومة الإقليم و الحكومة المركزية ذلك لتسوية الخلافات العالقة وان لا تخرج القرارات عن اطار ما جاء في الدستور العراقي، وأكد الاتحاد الأوربي على ان وحدة العراق هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام والتقدم لجميع الأطراف، على الرغم من الموقف الواضح للاتحاد الأوربي فيما يتعلق بموضوع استفتاء انفصال إقليم كردستان، الا ان الإقليم يتمسكّ بفكرة الاستفتاء في حين ان المجتمع الدولي بشكل عام يتحفظ على هذه الفكرة، مع ذلك أصرت حكومة الإقليم على اجراءه رغم ردود الفعل المتوقعة،

اذ صرح السيد مسعود بارزاني ما مفاده إن الدافع الوحيد لتأجيل الاستفتاء هو الحصول على ضمان خطية حقيقي من الحكومة المركزية والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بقبول نتائج الاستفتاء في حال تم تأجيله الى وقت لاحق([١٩]).

٣. الموقف التركي

ان لتركيا موقفاً متشدداً ضد قضية انفصال كردستان العراق لما لذلك من اثار سلبية على وحدة العراق وتركيا في الوقت عينه، فمن البديهي ان انفصال إقليم كردستان العراق سوف يؤدي بطبيعة الحال الى مطالبة اكراد تركيا بالانفصال، إنّ انفصال كردستان العراق من الأمور التي تهدد الامن القومي التركي وهو الامر الذي صرحت به الخارجية التركية قبيل الاستفتاء، كما وجد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن سياسات الزعيم الكردي البرزاني ليست صحيحة، وانه لا يعي خطورة الخطوات التي يقدم عليها بخصوص الانفصال عن العراق.

عندما قرر رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني ألتوجه نحو اقرار استفتاء استقلال الإقليم عن دولة العراق؛ حتى بدأت الهجمات تنهال على هذا القرار يمينا وشمالا، ومن جميع الأطراف بمن فيهم إيران.

كان مسعود بارزاني يتوقع هذه الهجمات لأنه يعلم أن استقلال كردستان لن يكون شأنا داخلياً عراقياً فقط، بل سيؤثر على كل المنطقة، ولربما كان هدف البارزاني منذ البداية التأثير والضغط على الجميع كي يلتفتوا إلى حل المسألة الكردية، كان البارزاني يتوقع الانتقادات التي وجهت للاستفتاء الكردي لأنه يعلم أن استقلال كردستان لن يكون شأنا داخليا عراقيا فقط، بل سيؤثر على كل المنطقة، ولربما كان هدف البارزاني منذ البداية التأثير والضغط على الجميع كي يلتفتوا إلى الموضوع الكردي، في أهم ردود الأفعال على إعلان تنظيم الاستفتاء؛ جاءت زيارة رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية لتركيا وهي أول سفر خارجي لرئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية بعد الثورة الإيرانية ليجتمع بنظيره التركي، وقد بحثا إجراء عملية عسكرية مشتركة ضد إقليم كردستان إذا ما قام بإعلان الاستقلال، كما جاء إعلان سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني أن جميع المعابر التجارية بين إيران وإقليم كردستان العراق ستغلق إذا نُظّم الاستفتاء، وإذا ما ضممنا تصريحه إلى كلام مشابه لرئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، فإن هذا يعني أن الدولتين ستقومان بمحاصرة إقليم كردستان العراق.

وإذا انضمت الحكومة المركزية العراقية إلى إيران وتركيا في محاصرة إقليم كردستان العراق، فإن ذلك يعني أن هذا الإقليم سيصبح معزولاً عن المنطقة وبالتالي عن العالم.([٢٠])

٤. الموقف الإيراني

من المعلوم ان انفصال كردستان العراق يشكل تهديداً مباشراً لإيران لاسيما انها تمتلك عدداً كبيراً من الاكراد يصل عددهم الى أكثر من ٦ ملايين نسمة، اذ ان محاولة انفصال كردستان

العراق تُعدُ تهديداً لمصالح الدول المجاورة للعراق، وخطوة غير عقلانية قد تؤدي إلى انهيار السلم والامن في المنطقة، وإيران تعد من أبرز المعارضين لملف الانفصال الكردي، اذ تؤكد الدراسات الجيوسياسية بأن اي تغيير يطال الحدود السياسية في المنطقة تبعاً لأسباب قومية قد يؤدي أن جميع الحدود السياسية في منطقة غرب آسيا ستتغير.

الرفض الإيراني لاستفتاء انفصال كردستان العراق جاء نتيجة قلق إيراني من اثارة الأكراد من الداخل وزعزعة استقرارها مما لا شك فيه أن الانفصال سوف يولد مطالبات كردية في إيران بالانفصال ايضاً (٢١).

٥. الموقف السوري

سوريا دولة مجاورة للعراق كما تحد كردستان من جهة الغرب، عارضت سوريا كباقي دول الجوار فكرة الاستفتاء والانفصال لان سوريا لديها عدد كبير من الاكراد يشكلون ربع سكان سوريا، وانفصال اكراد العراق من شأنه ان يحفز الاكراد في باقي الدول الى المطالبة بالانفصال والضغط على الحكومة، وقد دعت الخارجية السورية العراق الى اللجوء الى لغة الحوار مع الطرف الكردي حتى لا تسوء العلاقات او تتفاقم المشاكل (٢٢).

المبحث الرابع: سيناريوهات الانفصال والبقاء لإقليم كردستان العراق

تُعد وحدة العراق اهم بند من بنود الدستور العراقي، والمطالبة بالانفصال يتعارض مع بنود الدستور التي تؤكد على وحدة ارضه وشعبه لذا وصف رئيس الوزراء العراقي السابق د. حيدر العبادي الاستفتاء بأنه قراراً ليس شرعياً ولا دستورياً، كما رفض البرلمان العراقي في بغداد قرار الانفصال وصوت ضده، وطلب من رئيس الحكومة اتخاذ كل الإجراءات الضرورية للحفاظ على وحدة العراق في مواجهة خطوة الأكراد الانفصالية، وعاقب البرلمان محافظ كركوك بعزله من منصبه بعد إعلان تأييده للاستفتاء والموافقة على إجرائه في المحافظة، أن انقسام الدولة الواحدة يؤدي الى ضعفها وتشتتها لذا تقف الحكومة العراقية المركزية بقوة ضد مبدأ الانفصال وتقسيم العراق الى أجزاء

ان العلاقة بين الحكومة المركزية والاقليم تتأرجح بين التعاون والصراع والتأزم والتنافر في اغلب الأحيان والسبب معروف لدى الجميع وهو الاختلاف فكرة الانفصال التي ينادي بها الاكراد في الوقت الذي ترفضها الحكومة المركزية رفضاً قاطعاً، وفي دراستنا سوف نتطرق الى فكرتين أساسيتين او من خلالهما نحاول التنبؤ بما ستؤول اليه قضية إقليم كردستان وهما: (٢٣).

السيناريو الأول: انفصال إقليم كردستان

يفترض السيناريو الأول بأن الإقليم يستقل وينفصل عن العراق ويحصل على استقلاله بشكل متكامل، ما التغيُرات والظروف التي سوف تشهدها الدولة الجديدة (دولة كردستان) الافتراضية، عند الانفصال التام عن العراق، اذ سوف تبرز عدد من المعوقات وهي كما يلي:(٢٤).

١. تراجع سياسي: في حال انفصلت كردستان عن العراق سوف تواجه تراجع سياسي دبلوماسي حاد، فالانفصال غير شرعي وغير دستوري لذا لن تفتح الدول أبوابها امام الدولة الجديدة، ولن تحاول الدول فتح قنوات دبلوماسية مع كردستان.

٢. حرب أهلية عربية كردية: في حال انفصلت كردستان عن العراق فمن أبرز المخاطر التي قد تبرز هي اندلاع حرب أهلية بين العرب والاكراد بسبب تضارب المصالح والاختلاف الحاد في الآراء، وشيوع روح العنصرية بين الطرفين احتمال ، إضافة الى ذلك فلن تقف الحكومة العراقية مكتوفة الايدي امام خسارة ٤٠ ألف كم مربع من مساحتها الاجمالية ولن ترضى بخسارة الثروة النفطية المتركزة في منطقة كردستان إضافة الى ان الأخيرة تعُد من اهم المعابر البرية التي تدخل من خلالها البضائع من تركيا وإيران وسوريا، فأحتمال استخدام خيار القوة من قبل العراق او حتى الدول المجاورة وارد إذا تم الانفصال.

٣. حرب أهلية كردية كردية: إذا تم الانفصال فان أحتمال الحرب الاهلية يكون قائم ولن تكون بين الاكراد والعرب فحسب وانما قد تبرز حرباً بين الاكراد أنفسهم لاسيما ان

الاكراد أنفسهم منقسمين الى مؤيد ورافض للانقسام، لاسيما المستثمرين ورجال الاعمال الكبار الذين يستثمرون في مناطق مختلفة من العراق، اذ من المحتمل ان يخسروا استثماراتهم.

٤. مقاطعة اقتصادية محلية وإقليمية ودولية: إذا تم الانفصال يجب ان تضع حكومة إقليم كردستان احتمالية المقاطعة الاقتصادية من قبل الحكومة العراقية بشكل أساس ومن قبل الدول المجاورة إيران وتركيا وسوريا، إضافة الى ان بعض المعاملات الدولية قد تتعرض للتوقف تضامناً واحتراماً للحكومة العراقية المركزية من قبل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والجامعة العربية والعديد من دول العالم قد تقطع استثماراتها مع كردستان.

٥. تراجع اقتصادي: جراء الانفصال سوف تتم مقاطعة كردستان من قبل الحكومة العراقية وجميع الدول المجاورة تؤدي تلك المقاطعة الى إيقاف الطرق البرية والملاحة الجوية وقد يعاني تدفق النفط من عدد من الإشكالات وقد تمتنع بعض الدول من شراءه من كردستان فتواجه حصاراً اقتصادياً كالحصار الذي واجهه العراق في تسعينيات القرن العشرين، قد تشهد البلد زيادة في البطالة وفي الفقر وتتحول الطبقات المتوسطة الى فقيرة جراء التراجع الاقتصادي.

السيناريو الثاني: بقاء كردستان ضمن العراق

ان بقاء كردستان ضمن العراق يحد من عدد كبير من المشاكل المحلية والإقليمية والدولية التي من الممكن ان يتسبب الانفصال بها لكردستان وللعراق وللمنطقة، وهو السيناريو الأفضل بلا شك لأنه يحفظ الامن والسلم الداخلي للبلد وان من اهم ما يمكن ان يؤدي اليه بقاء الإقليم ضمن العراق هو حصول كردستان والمنطقة على فرص افضل من أهمها : (٢٥)

١. النظام الدولي بشكل عام يسير بأتجاه التحالفات الدولية سواء كانت تلك التحالفات سياسية، اقتصادية او عسكرية، لان في وحدة الأهداف والمصالح تتحقق القوة، ما يطمح اليه الاكراد معاكس للنظريات التي يسير وفقها النظام الدولي فالانفصال لن يولد الا كيان ضعيف ومن المؤكد ان يولد ميتاً، قوة الدول في اتحادها وفي التحامها وتكاملها

وليس في تقسيمها وتشظيها، فبقاء الإقليم ضمن العراق سوف يوفر له الحماية الاقتصادية والعسكرية والأمنية.

٢. بقاء الإقليم يحافظ على وحدة العراق وقوته ويؤدي الى نوع من الاستقرار الداخلي في العراق والدول المجاورة لان الانفصال سوف يثير الاكراد في كل من سوريا وإيران وتركيا، لذا فأن بقاء الإقليم ضمن العراق يجنب الأخير والدول المجاورة الوقوع في مشاكل كبيرة قد يصعب السيطرة عليها،

٣. تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين الحكومة المركزية والاقليم في حين يُحرم منه الأخير في حال تم انفصاله عن البلد.

٤. معالجة المشاكل المستقبلية التي تواجه الإقليم بشكل سلس إذا ما بقي ضمن العراق، لان كردستان قد تشهد مشكلات اقتصادية أكثر حدة خلال الثلاثون سنة القادمة اهم أسبابها زيادة عدد السكان الذي يجب ان تأخذه الحكومة على محمل الجد، أي بعد ثلاثون سنة تقريباً لن تعود الاعداد السكانية كما هي اليوم والتي تبلغ ٤ مليون نسمة ولربما تزيد النسبة أكثر من الضعف وبذلك لن تستطيع مواجهة المشاكل المتزايدة بسبب الزيادة السكانية بمفردها.

الخاتمة

الهدف الأول لكردستان الانفصال والاستقلال عن باقي أجزاء العراق وتكوين دولة كردية مستقلة قائمة على أساس قومي، يواجه هذا الهدف عدد من المعارضين من خارج وداخل كردستان بسبب تضارب المصالح الذي سوف ينتج عنه الانفصال، اول المعترضين هي الحكومة المركزية العراقية لا نها الأكثر تضرراً بسبب ان ذلك القرار سوف يؤدي الى اقتطاع ٤٠ ألف كم مربع من الأراضي العراقية إضافة الى خسارة جميع الموارد الموجودة في هذه الأرض، أضافة الى ان كردستان تُعد معبراً برياً هاماً للعراق فمن خلال الإقليم تدخل مختلف أنواع البضائع من تركيا وايران وسوريا، الدول المجاورة تعارض بشدة الانفصال لأسباب موضوعية تتعلق بالأكراد الموجودين في بلادهم، فعند استقلال اكراد العراق فأن ذلك سوف

يؤدي الى مطالبة جميع الاكراد في ايران وتركيا وسوريا الى المطالبة بتكوين دولة كردية كبرى تضم اكراد الدول الأربع، ان ذلك الهدف يؤدي الى خسارة كبيرة للدول لا نها ستفقد مساحات واسعة من أراضيها إضافة الى السكان والموارد والثروات، ان انفصال كردستان العراق سوف يؤدي الى عواقب وخيمة على كردستان في المقام الأول وعلى كل دول المنطقة.

الاستنتاجات

١. لا تمتلك كردستان العراق إمكانية الانفصال الفعلي عن المركز لأسباب جغرافية واقتصادية وسياسية وعسكرية وأمنية إضافة الى العديد من الأسباب، فهي تحتاج الى دعم دولي في جميع المجالات انفة الذكر.

٢. وفقاً لمعطيات البحث لا تمتلك كردستان في الوقت الراهن مقومات تكوين وانشاء دولة مستقلة.

٣. انفصال إقليم كردستان العراق قد يفرز العديد من التداعيات على الإقليم نفسه وعلى العراق وعلى المجتمع الدولي

٤. الموقف الدولي بشكل عام رافض لفكرة انفصال إقليم كردستان العراق، لأسباب تتعلق بالتخوف من التفكك وامور تمس الامن الوطني لهذه الدول، لاسيما تركيا وإيران وسوريا.

٥. ترفض الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي قضية الانفصال بشكل تام، في حين تؤيد إسرائيل انفصال كردستان العراق عن الحكومة المركزية، لان إسرائيل تدفع بأتجاه تشكيل دول مبنية على اسُس دينية وقومية وعرقية.

التوصيات

١. الدول تسير نحو تكوين اتحادات والدخول في تحالفات لتحافظ على اقتصاداتها وتحمي أراضيها، في حين تسير كردستان العراق بالعكس فهي تسير نحو الانفصال والتشظي وهي بذلك تكون عرضة للاستغلال من الدول القوية لتملي عليها سياساتها وتسيطر عليها.

٢. من الأفضل ان تخطو كردستان العراق نحو تأسيس اقتصاد قوي قائم على مختلف الموارد وان لا تعتمد على النفط فقط لآنه عرضة للنضوب في المستقبل، كما ان تطور مشاريع الطاقة البديلة قد تقلل من أهمية النفط ايضاً كالمصير الذي واجهه الفحم الحجري في القرن العشرين.

٣. ان فكرة انفصال إقليم كردستان العراق إذ ما تحققت فقد تخلق حروب أهلية وازمات على مختلف الصُعد منها المحلية والاقليمية والدولية، ناهيك عن إمكانية قيام حروب أهلية واستهداف دولي للبنى التحتية في إقليم كردستان.

٤. كردستان اليوم تتمتع بمساحة ٤٠ ألف كم مربع يتوزع عليها ٤ ملايين نسمة من السكان، يجب على قيادات كردستان ان تأخذ بالحسبان الزيادة السكانية المرتقبة خلال العقود القليلة القادمة والمشاكل الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي قد تترافق مع زيادة السكان.

---

(١) علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، الطبعة السابعة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٥ ، ص ٣٨١. انظر ايضاً: ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزات الشريعة والنظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٦٦، ص ٣٦.

(٢) مراد شكري، السيادة في القانون الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، بسكرة، ٢٠١٨، ص ص ٨-١٠.

تقرير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة التخطيط في إقليم كردستان ٢٠١٤

(2)Heywood, Andrew.(2000).Key‹Concepts In Politics .Basingstoke ,England :Palgrave,Pp. 37–39

(٤) توماس بوا، الاكراد ترجمة مُحَّد تيسير خان، دار الفكر العربي المعاصر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٠٤.

(5)Heywood, Andrew‹Ipid,p39-40.

(٦) أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤ ،العدد الثاني،٢٠٠٨، ص ص ٣٥١-٣٥٣.

(٧)تقرير (تحليل الوضع السكاني في العراق ٢٠١٢ التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية للألفية، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية)، صندوق الأمم المتحدة للإسكان ، حزيران ٢٠١٢. ص ١٥٩.

(٨) عنتر عبد العال أبو قرين، السكان والتنمية في العالم النامي : الوهم والحقيقة، ط١، مكتبة الملك فهد الوطنية، الدمام، ٢٠١٦، ص ص ٩٩-١٠٥. ينظر ايضاً تقرير عن الدورة الثامنة والأربعين، المجلس الاقتصادي

والاجتماعي، لجنة السكان والتنمية، الملحق رقم ٥، نيسان ٢٠١٤ – نيسان ٢٠١٥الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥، ص ص ٣–٦.

(٩) هادي الشيب ورضوان يحيى، مقدمة في علم السياسة والعالقات الدولية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ٢٠١٧، ص ص ٩–١١.

(١٠)المصدر نفسه، ص ١٣.

(١١) سعد حقي توفيق، مبادى العلاقات الدولية، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ١٥–٢٠.

(12) دائرة العلاقات الخارجية، سياسة حكومة اقليم كردستان، الموقع الرسمي لحكومة إقليم كردستان، http://dfr.gov.krd/p/p.aspx?p=92&l=14&s=040400&r=409Sun, 30 Sep 2018 ،

(١٣) رؤوف مُحَّد علي الانصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار، مطبعة هادي برس١بيروت ط ١ ، ص ٢٥١ –٢٢٦.

(١٤) شورش قادر علي ويوسف عبيد حمه امين، الازمة المالية في كردستان وانعكاسها على الاستثمار العقاري في محافظة السليمانية، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد ٣، العدد ٢، السليمانية، حزيران ٢٠١٧، ص ص ٦٠٩–٦١٠.

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٦١١.

(١٦) المصدر نفسه ، ص ص ٦٠٩–٦١٠.

(17) Michael M. Gunter, The Contemporary Roots of Kurdish Nationalism in Iraq, Kufa Review, vol. 1, no. 2 ,Winter 2013. Pp,33-36.

(١٨) عمر الحداد وطريف الحداد، مدخل الى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٧ابريل 2017، ص ١٠.

(١٩) حمد خالد سرحان أبو الريش، الأوضاع السياسة لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣–٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٣، ص ١٢٢.

(٢٠)استفتاء إقليم كردستان :بين الاصرار الكردي والمعارضة الإقليمية، تقرير المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ٢٠١٧، ٢سبتمبر ، https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Kurdistan_Referendum.pdf

(٢١) عمر الحداد وطريف الحداد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٢٢) المصدر نفسه ص ص ٩–١١.

(٢٣) شورش عمر، النظام الفدرالي في العراق : دراسة تحليلية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص ص ١٥٥–١٥٧.

(٢٤)حمد خالد سرحان أبو الريش، مصدر سبق ذكره، ص ص ، ٧٠–٧٥.

(25)David McDowall, A Modern History of the Kurds (London: I.B. Tauris & Co Ltd., 2004), p. 328-334. See also: Kerim Yildiz, The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future, London, Pluto Press, 2004, pp. 17-22.

دراســات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

دراســات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ